دوافع التحاق الشباب بالبرامج الجديدة المميزة بجامعة القاهرة في إطار أهداف التنمية المستدامة "دراسة تقويمية لبرنامج جورجيا"

الباحثة/ دعاء محمد سعد حسنين

باحثة في برنامج الدكتوراة بقسم اجتماع/ كلية الأداب/ جامعة القاهرة

الملخص:

هدفت الدراسة إلي تحديد دوافع التحاق الشباب بتلك البرامج داخل جامعه القاهرة، في إطار أهداف التنمية المستدامة، وتقييم برنامج جورجيا بجامعة القاهرة، والوقوف علي المردود التنموي لبرنامج جورجيا في ضوء اهداف التنميه المستدامه، وانطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي وهو ما هي دوافع التحاق الشباب بالبرامج الجديدة المميزة بجامعة القاهرة في إطار أهداف التنمية المستدامة؟، واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي والذي يتم من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج كان أهمها: أن الهدف الأساسي للألتحاق ببرنامج جورجيا بجامعة القاهرة هو الحصول علي فرصة عمل متميزة. وتوصي الدراسة بضرورة الأهتمام بالدراسات التقويمية لبرامج التعليم الجديدة داخل الجامعات الحكومية كل برنامج علي حدي والرقابة المستمرة علي تلك البرامج.

Motivations for Youth Enrollment in New, Distinctive Programs at Cairo University in the Framework of Sustainable Development Goals: "An Evaluation Study of the Georgia Program"

Doaa Mohamed Saad Hassanein

dr.duaaelsaady@gmail.com

Abstract:

The study aimed to identify the motivations for youth to enroll in these programs within Cairo University, within the framework of the Sustainable Development Goals, evaluate the Georgia

(ISSN: 2536- 9555)

Program at Cairo University, and examine the developmental impact of the Georgia Program in light of the Sustainable Development Goals. The study was based on a main question: What are the motivations for youth to enroll in the new, distinctive programs at Cairo University within the framework of the Sustainable Development Goals? The study relied on the descriptive approach, through which the phenomenon under study is described. The study reached a set of results, the most important of which was that the primary goal of enrolling in the Georgia Program at Cairo University is to obtain a distinguished job opportunity. The study recommends the need to pay attention to evaluative studies of new educational programs within public universities, each program separately, and to continuously monitor these programs.

١. المقدمة

يعد التعليم أحد اهم مصادر الاستثمار في رأس المال البشري، ومن الجدير بالذكر أن ذلك يتحقق من خلال الاهتمام بتأهيل الأفراد وتدريبهم. حيث إن التأهيل والتدريب يعدان من الوسائل الرئيسية التي تستطيع بها الدول النامية ومنها الدول العربية أن تعزز بهما الكفاءة والفاعلية بهدف تخريج الكوادر المؤهلة والمدربة تدريباً عالياً لتحقيق النمو والتطور المستديمين. وكما يقول ماك راي Mc Rae في كتابه الشهير "العالم في عام ٢٠٢٠" إن محركات النمو القديم. الأرض ورأس المال والموارد الطبيعية لم تعد ذات أهميه. فالإمكانيات الكميه التي درجت تقليدياً علي تحقيق الثراء. يجري استبدالها بسلسلة من الخصائص النوعية التي تعزز الجودة النوعية والتنظيم والدافع والانضباط الذاتي لدي الناس. ويتأكد هذا الجانب بالنظر إلي الأسلوب الذي جعل مستوي المهارات البشرية يصبح أكثر أهميه في قطاع التصنيع في مجال الخدمات الناتجة عن الخصخصة وفي القطاع العام[١].

[1]- H. Mc Rae, the world in 2020, Boston,: Harvard Business School Press 1994, PP 12- 13.

٢. مشكلة الدراسة:

قد ساهمت التغيرات الحديثة في المناخ العالمي في دعم التوجه نحو تدويل التعليم الجامعي وإعادة النظر في العلاقات التعليمية العالمية للجامعات، وظهر التوجه نحو تدويل التعليم العالمي في معظم دول العالم عندما تبنت منظمة اليونيسكو استراتيجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي عام ١٩٩٨ م، حينما أقرت في نهاية حقبة التسعينات مبدأ التدويل كوسيلة للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية، من خلال إضفاء البعد الدولي متعدد الثقافات على كافة جوانبها وأنشطتها لمواكبة التوجه نحو التدويل واستشعارًا للتحديات والفرص التي تفرضها البيئة العالمية المعاصرة على التعليم العالي بمصر.

وكان لجامعة القاهرة نصيبًا من تلك العلاقات التعليمية العالمية، حيث انفردت كلية التجارة جامعة القاهرة بوجود برامج تعليمية جديده سواء بمرحلة البكالوريوس أو مرحلة الدراسات العليا، وبتأمل مرحلة البكالوريوس نجد برنامج جورجيا بالتعاون مع جامعة ولاية جورجيا، كلية روبنسون للإدارة ويوجد به ثلاث تخصصات هما "التمويل والاستثمار– التمويل– المحاسبة" ومقيد بهم أكثر من ٢٠٠٠ طالب لعام ٢٠٢١، وتخرج منها ٤ دفعات إلي الأن[٢].

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة في التساؤل الآتي: ما هي دوافع التحاق الشباب بالبرامج الجديدة المميزة بجامعة القاهرة في إطار أهداف التنمية المستدامة؟

٣. أهمية الدراسة:

١–أصبحت هناك ضرورة قصوى لدراسة برامج التعليم الجامعي الحكومي باعتباره نمطًا جديدًا للتعليم سوف يغير مجرى العملية التعليمية السائد في مصر منذ سنوات ويوجه الأنظار إلى الاستثمار في التعليم.

---

[٢]– متاح في:

- https://cu.edu.eg/ar/Home.

(ISSN: 2536- 9555)

٢-تتضح أهمية الدراسة من خلال معالجتها لقضايا حيوية وهي التعرف علي دوافع التحاق الشباب المصري بتلك البرامج الجديدة بجامعة القاهرة.

٣-كما تزداد أهمية دراسة "دوافع التحاق الشباب بالبرامج الجديدة المميزة بجامعة القاهرة " باعتبارها أحد المتطلبات العالمية والمحلية التي تساهم في تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة، فقد ورد ذكره في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٤. أهداف الدراسة:

١-تحديد دوافع التحاق الشباب بتلك البرامج داخل جامعه القاهرة، في إطار أهداف التنمية المستدامة.

٢-تقييم برنامج جورجيا بجامعة القاهرة.

٣-الوقوف علي المردود التنموي لبرنامج جورجيا في ضوء اهداف التنميه المستدامه .

٥. منهجية الدراسة:

تستخدم هذة الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي يتم من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، اعتماداً علي جمع البيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخراج النتائج ذات الدلالة بموضوع "دوافع التحاق الشباب بالبرامج الجديدة المميزة بجامعة القاهرة في إطار أهداف التمية المستدامة"..

وفيما يتعلق بمصادر البيانات والمعلومات، فستعتمد الدراسة علي مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والثانوية، حيث تشمل المصادر الأولية البيانات الميدانية والتي تم الحصول عليها من خلال الاعتماد علي تطبيق استمارة استبيان علي الطلاب والخريجين ببرنامج جورجيا جامعة القاهرة وبلغ حجم العينة (٣٠٠مفردة)، أما المصادر الثانوية عبارة عن بيانات ذات طابع أكاديمي وثائقي مثل الكتب، المجلات العلمية، الدوريات، المقالات، التقارير والإحصاءات

الرسمية، الرسائل العلمية المنشورة وغير المنشورة العربية منها والأجنبية في موضوع الدراسة الحالية.

٦. الدراسات السابقة:

١- محمد سلام سعيد إبراهيم (٢٠١٠) بعنوان دراسة تقويمية لمشروعات التعليم للجميع في مصر في الفترة من عام ٢٠٠٠: ٢٠٠٦[٣].

هدفت الدراسة الحالية إلي رصد المبادرات والجهود العالمية والعربية المبذولة في مجال تحقيق أهداف التعليم للجميع ومحاولة الإستفادة منها، ورصد مشروعات التعليم للجميع في مصر من حيث النشأة– الفلسفة– الأهداف، وتقويم مشروعات التعليم للجميع من خلال الدراسة الميدانية، وتقديم بعض المقترحات التي تحسن من فاعلية مشروعات التعليم للجميع في مصر، وقد أعتمدت الدراسة علي استخدام المنهج الوصفي لوصف الجهود المبذولة وإبراز العوامل المؤثرة في متغيراتها وفقاً لتنوع الأدوات المستخدمة ما بين أستمارة الاستبيان و المقابلات مع المسؤلين، وانتهت الدراسة بوضع تصور مقترح لتفعيل مشروعات التعليم للجميع بمصر، مما اوضح صعوبة تحقيق هذة الاليات بسبب انتشار الفقر والعجز وحدود الميسرات المتخصصات في اللغه الأنجليزية وضعف مستوي بعضهم، وكذلك العائد المادي المقدم لهم وللمشرفات علي علي هذا بجانب انتشار بعض العادات والتقاليد التي تنظر إلي تعليم الفتيات علي أنه غير مجد وإنتشار ظاهرة الزواج المبكر، واقترحت الدراسة الإستعانة ببعض معلمات مدارس التعليم العالي وزيادة العائد المادي للميسرات والمشرفات وتوعية أولياء الأمور بأهمية نبذ العادات والتقاليد السائدة وتطوير منظومة التعليم الأساسية.

---

[٣]- محمد سلام سعيد ابراهيم، دراسة تقويمية لمشروعات التعليم العالي للجميع في مصر في الفترة من عام ٢٠٠٠: ٢٠٠٦، جامعه عين شمس، مركز تعليم الكبار، يوليو، ع ٩، ٢٠١٠.

(ISSN: 2536- 9555)

٢-ساندرا كوك (٢٠١٢) بعنوان: وجهات نظر حول الرحلات التعليمية لطلاب التعليم العالي باللغة الإنجليزية[٤].

هدفت هذة الدراسة إلي استكشاف تجارب الطلاب في التعليم العالي في إنجلترا في أوائل القرن الحادي والعشرين، باستخدام منظورًا طوليًا، يعتمد على البيانات من المقابلات شبه المنظمة مع الطلاب الجامعيين أثناء تقدمهم من الانتقال إلى التخرج. تجادل الأطروحة أن الطلاب يلتحقون بالجامعة بهويات متعلم تتشكل من خلفيات تعليمية واجتماعية مختلفة. بمجرد الالتحاق بالجامعة، ينتقل الطلاب من خلال عملية التأقلم التي يبنون خلالها على قدرات معينة تمكنهم من النجاح في التعليم العالي. تساعد هذه القدرات الطلاب على بناء هويات جامعية قوية تسمح لهم بممارسة الفاعلية في تعلمهم. ومع ذلك، أثناء قيامهم بذلك، فإنهم يحملون درجات متفاوتة من المخاطر ويتعين عليهم التفاوض بشأن الفصل بين التوقع والواقع في تجاربهم الجامعية. إن فهم تأثير المخاطر والانفصال له آثار مهمة في عالم التعليم العالي سريع التغير، وتساعد هذه المفاهيم، جنبًا إلى جنب مع المفاهيم الميدانية، والموضوع، ورأس المال، والتكامل الأكاديمي والاجتماعي، على شرح الخبرات الجامعية في الاقتصاد السياسي المتغير بسرعة. تعليم عالى. سلط التركيز على تفاصيل التجارب الفردية الضوء على الاستثمارات الكبيرة التي يقوم بها الأفراد في دراستهم والتي يمكن أن يكون عالم التعليم العالي فيها مكانًا غير مريح.

(4)- Sandra Cooke, Perspectives on the learning journeys of students in English higher education, Thesis (Ph.D.), University of Birmingham, 2012.

٣- عائشة بوكريسية (٢٠١٥) بعنوان تكنولوجيا التعليم من أجل التنمية المستدامة في الجزائر: ما هو المستقبل الذي نريده للتعليم بين توجيهات وزارية وتطبيقات عملية[٥].

هدفت هذة الدراسة إلي الكشف عن العلاقة التي تربط تكنولوجيا التعليم بالتنمية المستدامة في الجزائر من خلال بعض المؤشرات التي وضعها معهد الإحصاء التابع لمنظمة اليونيسكو.

واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي عن طريق الكشف عن علاقة تكنولوجيا التعليم بالتنمية المستدامة في الجزائر بالوصف من خلال مؤشرات محددة مسبقاً، وتم أخذ عينة من المؤسسات التعليمية في الجزائر بعدد (١٢٨) مؤسسة يعمل بها حوالي (١٦٨٥) موظف في التعليم.

وقدمت الداسة مجموعه من الأقتراحات جاءت كالتالي: يجب علي الدوله أن تضع مجموعه من القوانين تلتزم بموجبها المؤسسات التعليمية علي السير في منهج يحقق التنمية المستدامة، اعتماد مناهج جديدة في اتجاة تكنولوجيا التعليم الحديثة في مجال التربية والتعليم بقصد تحقيق التنمية المستدامة، تشجيع التحفيزات للرقي بالؤسسات التعليمية إلي المستوي المطلوب في المجال البيئي والاجتماعي والاقتصادي بالتحفيزوالتدريب والاستفادة من التجارب الخارجية، و تعزيز العلاقة بين الجامعه والمؤسسة للأستفادة من الأبحاث، واعتماد استراتيجيات ملائمة للاستثمار في القدرات والمهارات البشرية من خلال تطبيق أنظمة تدريب وتحفيز واتصال وتقييم أداء ووضع خطط وتنفيذ برامج تعمل علي تحسين الأداء وتمكين المؤسسة التعليمية والتربوية من تحقيق الميزة التنافسية علي المدي الطويل.

---

[٥]- عائشة بوكريسية، تكنولوجيا التعليم من أجل التنمية المسصتدامة في الجزائر: ما هو المستقبل الذي نريده للتعليم بين توجيهات وزارية وتطبيقات عملية، مؤسسة كنوز الحكمة للدراسات الفلسفية، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، ع٣٤، ٢٠١٥.

(ISSN: 2536- 9555)

٤-مهدي عطية موحي الجبوري وأخرون (٢٠١٦) بعنوان: تقييم جودة برامج التعليم العالي كإطار لنجاح عملية التعليم من وجهة نظر الطلبة[٦].

هدف البحث إلي مناقشة تأثير وتقييم جودة برامج التعليم العالي من وجهة نظر الطلبة واستعدادهم لبذل المزيد من الجهود كإطار لنجاح عملية التعلم والتعليم من خلال الأستراتيجية الشاملة للتعليم العالي في العراق، ودراسة واقع التدريس الجامعي في الجامعات العراقية، من خلال معرفة التقديرات التقويمية لجودة برامج التعليم العالي من وجهة نظر الطلبة علي أساس أن هناك فجوة بين ما يتوقعه الطالب من خدمات وما يدركه بالفعل، ويحاول البحث قياس هذة الفجوة الرئيسية ومحدداتها، وتبرز أهمية البحث في الإسهام في تطوير وتحسين البرامج التعليمية في الجامعات علي اختلاف تخصصاتها وبصورة مستمرة لضمان الجودة والاعتماد، واستند البحث إلي مجموعه من الفرضيات اهمها وجود فروق ذات دالالة معنوية بين متوسطات التقديرات التقويمية لجودة برامج التعليم العالي وفقاً لمتغيرات البحث من وجهة نظر الطلبة، وتوصلت الدراسة إلي مجموعه من النتائج كان أهمها: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين أبعاد جودة برامج التعليم العالي وفقاً لمتغيرات البحث من وجهة نظر الطلبة.

٥-أمال علي إبراهيم (٢٠٢٠) بعنوان التعليم الريادي كمدخل لتحقيق التنمية ومعالجة تشوهات سوق العمل في مصر[٧].

---

[٦]- مهدي عطية موحي الجبوري وأخرون، تقييم جودة برامج التعليم العالي كإطار لنجاح عملية التعليم من وجهة نظر الطلبة، العراق، جامعه القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج١٨، ع١، ٢٠١٦.

[٧]- أمال علي إبراهيم و أخرين، التعليم الريادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة تشوهات سوق العمل في مصر، جامعه قناه السويس، كليه التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج ١١، ع١، ٢٠٢٢

هدفت البحث هذه الدراسة إلي التعرف علي واقع ثقافة ريادة الأعمال واليات تفعيلها في جامعه قناه السويس من وجهه نظر طلاب كليتي التجارة والهندسة، وتسليط الضوء علي أهمية التعليم الريادي لتطوير المهارات والكفاءات التي تعزز القدرة التنافسية في سوق العمل، وتوضيح دور التعليم الريادي في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد أستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم إجراء مقابلات شخصية باستخدام استمارة الاستبيان لعدد (٥٢٠) طالب وطالبة، تم اختيارهم باستخدام العينة العشوائية البسيطة من طلاب كلية التجارة وكلية الهندسة بجامعة قناة السويس، طبقت عليهم استمارة استبيان في الفصل الدراسي الأول ٢٠١٩/٢٠٢٠ مكونة من (٢٧) فقرة، موزعة علي ثلاثة محاور هي: التعليم الريادي، التنمية المستدامة، سوق العمل.

وكشفت نتائج التحليل الإحصائي عن أن هناك علاقه أرتباطية بين التعليم الريادي والتنمية المستدامة وأن التعليم الريادي له دور في توفير فرص عمل، وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي أنه توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين التعليم الريادي والتنمية المستدامة، و توجد علاقة ذات دلاله احصائية بين التعليم الريادي وسوق العمل، كما تبين من الدراسة النظرية أن فكر ريادة الأعمال يقوم علي الأبتكار والمخاطرة وتقديم أفكار إبداعية مما يساهم رواد الأعمال في تقديم فرص استثمارية جديدة بشكل مستمر وبالتالي يعزز التنمية المستدامة، وأن للتعليم الريادي في الجامعات دور ذا أهمية كبيرة في نشر ثقافة ريادة الأعمال، مما يساهم في توفير فرص العمل المناسبة وهو ما يؤدي إلي تخفيض معدلات البطاله في مصر.

وأوصت الدراسة بأهمية أن تتضمن المقررات الدراسية في الجامعات خاصة في كليات الهندسة والتجارة مقررا عن ريادة الأعمال، وذلك لتعزيز ثقافة العمل

(ISSN: 2536- 9555)

الحر لدي الطلاب، وأهمية إنشاء مراكز لريادة الأعمال في الجامعات للقيام بتدريب الطلاب والخريجين لكي يصبحوا رواد للأعمال وأكسابهم المهارات اللازمة للعمل الريادي، وضرورة التوعية بالأتجاهات الجديدة في سوق العمل إلي داخل العمل الأكاديمي بالجامعات حتي يمكن تأهيل الخريجين وصقل مهاراتهم وفقاً لأحتياجات السوق، والعمل علي تحسين امكانية الحصول علي تمويل للمشروعات الريادية مع ضرورة التركيز علي المشروعات التي تتبني الأفكار الجديدة كمشروعات التحول الرقمي واقتصاد المعرفة، وأستعراض التجارب الناجحة لرواد أعمال سابقين للأستفادة من تجاربهم وخبراتهم، وتوفير ألية لتمويل مشروعات رأس المال المغامر لرواد الأعمال والتي يحجم عن تمويلها المصادر التقليدية، وإنشاء حاضنات أعمال الجامعات كنماذج لرياد الأعمال يمكن من خلالها نشر ثقافة ريادة الأعمال.

تعقيب علي الدراسات السابقة:

- تبين من خلال رصد الدراسات السابقة التي تناولت قضايا التعليم العالي بالبحث والدراسة، قلة الدراسات التقويمية المصرية التي تستهدف برنامج تعليمي محدد، فالدراسات المتوفرة في مصر– تهتم بدراسة التعليم العالي وبرامجه التعليمية المختلفه بصورة عامة، دون التطرق لدرسة برنامج بعينه، واتضح ذلك من خلال التراث البحثي.
- يمكن تحديد موضوع الدراسة الراهنه بين الدراسات السابقة من خلال التعرف علي نوعية القضايا التي طرحت من قبل وكيفية المعالجة من خلال استخدام مناهج وأدوات البحث المختلفة، وكذلك النتائج التي توصلت الدراسات السابقة إليها.

٧. الإطار النظري للدراسة:

تتعدد الأتجاهات النظرية في دراسة التعليم وقضاياه بما في ذلك برامج التعليم المختلفة، فقد كان لزاماً التعرض لإطار نظري يمكن من خلاله فهم وتحليل وتفسير موضوع الدراسة، مع الأخذ في الأعتبار المقولات والنظريات التي تناقش

قضايا التعليم من وجهات النظر المختلفة، حيث تم اختيار نموذج نظرية التنمية المستدامة. ولقد تعددت التعريفات لمفهوم التنمية المستدامة في الفكر الوضعي، ولكن معظمها تصب في نفس الغرض **ومن أشهر هذه التعريفات نجد:**

- **تعريف البنك الدولي:**

هي تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن[٨].

- **تعريف مدير حماية البيئة الأمريكية (وليم هاوس):**

هي تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو إقتصادي يتلائم مع القدرات البيئية، وذلك من منطلق أن التنمية الإقتصادية والمحافظة علي البيئة هي عمليات متكاملة وليست متناقضة[٩].

- **تعريف قاموس ويبستر(webster):**

إنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها كلياً أو جزئياً[١٠].

كما عرفها أيضاً تقرير برونتلاند الذي أصدرتة اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام ١٩٨٧ بعنوان: مستقبلنا المشترك، التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع

---

[٨]– فتحي حنيش، التأهيل البيئي في المؤسسة الإقتصادية ودوره في التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،٢٠١٣، ص ٦٧.

[٩]– عبد الرازق قاسم الشحادة وأخرون، تحديات مهنة المحاسبة في ظل متطلبات التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العراق، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، ٢٠١٤، ص ٣٨٩.

[١٠]– مطانيوس مخول، عدنان غانم، نظام الإدارة البئية ودوره في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية م٢٥، ع ٢،٢٠٠٩، ص ٣٨.

(ISSN: 2536- 9555)

احتياجات الحاضر. ونعلم أن الدول القومية عملت– تاريخاً– بعدوانية شديدة علي تحقيق النمو الاقتصادي والتحديث كوسيلة لا لإشباع الاحتياجات المادية والأساسية فحسب، وإنما كذلك لتوفير الموارد اللازمة لتحسين نوعية الحياة بصفة عامة (مثل محاولات توفير الرعاية الصحية والتعليم وجعلها في متناول الجميع)[١١]، وربما لهذا الغرض ظهر علم اجتماع التنميه كعلم حديث يبحث في أزمة عدم التكافؤ بين بنائين أساسيين، أحدهما يملك مصادر التنميه والأخر يفتقد هذة المصادر[١٢].

ولا شك أن الأهتمام بالتعليم والبحث العلمي أصبح من المدخلات الأساسية لتطوير إنجاز التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار فإن التعليم والتدريب يمكن الاهتمام بها لتطوير قدرات الأفراد، ذلك لأن نوعية طاقات العمل التي تتطلبها سوق العمل الحديثة تحتاج إلي توفير العمالة الماهرة التي حصلت علي مستويات تعليمية ملائمة تمكنها من متابعة ما هو حديث ومستجد في مجال اهتمامها[١٣].

وتتجلي أهمية التنمية المستدامة من خلال بعض الإسهامات التي تمنحها لمن يرغب في انتهاجها، والعمل بها[١٤]:

---

[١١]– جوردون مارشال وجون سكوت، ترجمة: محمد الجوهري وأخرون، موسوعة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٥١٧.

[١٢]– أحمد مجدي حجازي، علم اجتماع الأزمه: تحليل نقدي للنظرية الاجتماعيه في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة، دار قباء للطباعه والنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص ١٧٢.

[١٣]– علي ليلة، علم اجتماع المعرفة، بحث في محددات رأس المال المعرفي، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص٢١٣.

[١٤]– **أنظر كل من:**

- جميلة الجوزي، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي، سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، ٢٠–٢١ نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٧٣.

فتساهم في خلق ميزة تنافسية، فالمؤسسات التي تطور منتجاتها لحل المشاكل المرتبطة بالمنتجات القديمة سوف يؤدي ذلك إلي تخفيض التكاليف، وزيادة العوائد، وزيادة حصتها في السوق خصوصاً التطوير في المنتجات التي سيكون لها أثر بيئي واقتصادي إيجابي.

وتسهم في تحديد الخيارات ووضع الإستراتيجيات، ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازناً وعدلاً من منطلق أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية.

وقد تساهم في تخفيض المخاطر من خلال إعداد ونشر تقارير الإستدامة وتجنب التهديدات التي قد تترتب علي تلويث البيئة، وعدم الاتفاق مع القوانين، والتي يمكن أن تؤثر سلباً علي الأداء المالي والسيولة.

كما أنها تشجع علي توحيد الجهود والتعاون بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الإتفاق علية من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة، وتسهم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع.

وقد تسهم في تفعيل حوكمة الشركات من خلال نشر تقارير الإستدامة التي من شأنها أن ترفع مستوي الشفافية والإفصاح بشأن الأداء المالي والبيئي والإجتماعي.

وأيضاً تسهم التنمية المستدامة في تحقيق التوازن بين مصالح كافة الأطراف المتعاملة مع الشركة سواء كانوا داخليين أو خارجيين، وهذا بدوره يخلق نوعاً من

- فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مباديء ومعايير التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١١، ص ص ٨٦-٨٧.

(ISSN: 2536- 9555)

العدالة والإنصاف، كما يخلق الرضا لأفراد المجتمع وتحقيق الكفاءة الإقتصادية للشركات[١٥].

وقد يساهم تطبيق التنمية المستدامة في مساعدة إدرات الشركات الصناعية في تحديد إستراتيجيتها الطويلة والقصيرة الأجل، وإنتهاج عملية التحسين المستمر مع الأهتمام بالبعد الإجتماعي[١٦].

وتسعي التنمية المستدامة كأي برنامج استراتيجي إلي تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية يمكن سردها علي النحو الأتي[١٧]:

تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع إقتصادياً وإجتماعياً ونفسياً عن طريق التركيز علي الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية، وبشكل عادل ومقبول.

تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤلية تجاهها وحثهم علي المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها، وذلك بإشركهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

---

[١٥]– متعب البقمي، سليمان البشتاوي، واقع المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات الصناعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، العراق، ٢٠١٤، ص ٤٦١.

[١٦]– نفس المرجع السابق، ص ٤٦٢.

[١٧]– **أنظر كل من:**

- بكر إبراهيم محمود، وأخرون، دور ديوان الرقابة المالية في تفعيل وترسيخ مؤشرات التنمية المستدامة، مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المسنصرية، العراق، العدد٩٣، السنة٣٥، ٢٠١٢، ص ٢٣١–٢٣٢.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠١٤، ص ٢٩–٣٠.

إحترام البيئة الطبيعية: بالتركيز علي نشاطات السكان و البيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها علي أنها أساس حياة الإنسان، أي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتطويرها لتصبح متكاملة ومنسجمة.

تحقيق استغلال واستخدام الموارد بعقلانية: حيث تتعامل مع الموارد علي أنها محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل علي استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وذلك باتباع طريقة تلائم إمكانياتة، وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية والسيطرة علي جميع المشكلات البيئية.

ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: من خلال توظيفها بما يخدم أهداف المجتمع وتوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية الحياة، وتحقيق أهدافها دون أن تحدث مخاطراً أو أضراراً بيئية سالبة، أو تكون قابلة للسيطرة عليها إن وجدت.

تحقيق نمو إقتصادي مستدام: من خلال المحافظة علي رأس المال الطبيبعي وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية المستدامة بصورة تؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسة.

وتحقيقاً لفاعلية التنمية المستدامة يتطلب وجود مجموعة من الأنظمة المتوافقة، والتي ينبغي أن تعمل بانسجام، **وتتمثل تلك الأنظمة في**[١٨]:

---

[١٨]– **أنظر المرجع التالية:**

- علي خلف الركابي، استجابة المحاسبة للمحافظة علي البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الإتصادية الجامعة، العراق، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك،٢٠١٤، ص٤٤٢.

(ISSN: 2536- 9555)

- النظام الإقتصادي الذي يضمن تحقيق فوائض إنتاجية علي أساس الإعتماد الذاتي والإستدامة.
- النظام الإجتماعي الذي يقدم الحلول للتنمية غير المتناغمة ويقدم المقترحات الممكنة لديمومة وتصعيد فعاليات المشاركة للنوع الإجتماعي.
- النظام السياسي والذي يؤمن المشاركة الفاعلة في صنع القرار في مختلف مستويات الحياة والفعاليات الإدارية والإجتماعية، ويجب أن يتميز بالإستقرار.
- النظام الإنتاجي الذي يحترم مبدأ الجودة البيئية ويكرس مبدأ الجدوي البيئية.
- النظام الإداري وهو نظام مرن يملك القدرة علي التصحيح الذاتي.
- النظام الثقافي والذي يدرب علي تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة، والتنمية المستدامة خاصة.
- النظام الدولي والذي يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية المستدامة.
- النظام التكنولوجي والذي يقوم علي الإبتكار والإبداع، والتقنيات الحديثة لتقليل مخاطر التلوث.

ولإرساء مفهوم االتنمية المستدامة ينبغي توافر عدد من المقومات الرئيسية التي تشكل المرتكزات الأساسية لها، وأهمها[١٩]:

١- **الإدارة البيئية السليمة:** والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالإستخدام الفعال لكافة الأدوات الممكنة (التشريعات والقوانين البيئية، تقييم الأثر البيئي،

- صالح إبراهيم الشعباني، خالص حسن الناصر، دور الإفصاح البيئي في دعم التنمية المستدامة، مجلة الغقتصاد والإدارة، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد٩٣، السنة ٣٥، ٢٠١٢، ص٨.

[١٩]- الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٣٢-٣٣.

وقاعدة المعلومات البيئية وغيرها)، بحيث تكون قادرة علي ضمان استمرارية الاستفادة من الموارد الطبيعية دون إهدار وفي إطار القيود البيئية.

٢- **تلبية الإحتياجات الإنسانية للسكان:** من خلال إعادة توجية الموارد بما يضمن الوفاء بالإحتياجات الأساسية وتحسين مستوي المعيشة، والقضاء علي الفقر واللامساواة والإهتمام بالإلتزام الأخلاقي تجاه الأجيال.

٣- **التنمية البشرية:** حيث ورد في بعض تقارير الأمم المتحدة أنة لايوجد تنمية مستدامة بدون تنمية بشرية، والتي تتضمن ثلاثة جوانب: **الأول** ويتمثل في تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوي الصحة، **والثاني** هو استثمار المجتمع لقدراتهم المكتسبة، **والثالث** يتعلق بالتعليم والمعرفة.

٤- **التكنولوجيا السليمة بيئياً (التكنولوجيا النظيفة):** لأن التكنولوجيا المضرة بالبيئة تتعارض مع التنمية المستدامة، فلابد من إعادة وجية هذه التكنولوجيا لجعلها أكثر ملائمة للبيئة، وذات استخدام أقل للموارد والطاقة، وأقل قدراً من النفايات والتلوث.

٥- **الإعتماد علي الذات والتعاون الدولي:** ويكون ذلك في المشكلات البيئية العالمية في إطار حدود القيود التي تفرضها الموارد الطبيعية.

<u>ونجد أن هناك ثلاثة أطراف رئيسية تنظر إليها التنمية المستدامة كمساهم رئيسي في تحقيقها ومعني بها وهي[٢٠]:</u>

- **الطرف الأول/ الدولة:** التي تتمثل في الهيئات والمؤسسات والأجهزة الحكومية بمختلف أشكالها ومستوياتها.

---

[٢٠]- زينب فؤاد عبد اللطيف، أليات تفعيل تطبيق التنمية المستدامة في الإقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة في الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ٢٠١٠، ص ٧.

(ISSN: 2536- 9555)

- **الطرف الثاني/ المجتمع المدني:** الذي يتمثل في الجمعيات الأهلية والنقابات والإتحادات والمشاركات والمساهمات من الأطراف الخيرية، والتي يطلق عليها أحياناً بجماعات الضغط.
- **الطرف الثالث/ القطاع الخاص:** يتمثل في الشركات ومنظمات الأعمال ووحدات الإنتاج وكافة المنظمات الهادفة للربح التي تعمل علي توظيف واستغلال موارد المجتمع في كافة المجالات الإقتصادية.

كما إن التعليم يعتبر من المتطلبات الرئيسية لتحقيق تقدم ملموس في مستوي التنمية، وعامل رئيسي لتحقيق النجاح والتقدم، ولا تنمية مستدامة بدون تعليم، لذا يجب توفير كل الإمكانيات اللازمة لتحقيق التعليم المستدام من الناحية الكمية والنوعية، فالتعليم من أجل التنمية المستدامة **يكمن في العناصر الأتية**[٢١]:

أ- تعليم يمكن الدارسين من اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات وقيم ومعارف.

ب- تعليم يتيسر للجميع الانتفاع بمختلف مستوياته أياً كان السياق الاجتماعي (البيئة العائلية والمدرسية، وبيئة مكان العمل، وبيئة الجماعة).

ت- تعليم يعد مواطنين يتحملون مسؤلياتهم من حيث التمتع بكل حقوقهم إلي جانب قيامهم بجميع واجباتهم.

ث- تعليم يضمن تفتح كل شخص تفتحاً متوازناً.

فالتنمية المستدامة برنامج متكامل يربط مجالات متعددة متنوعة، فنجاح هذا البرنامج لا يكون بتطوير مجال دون الأخر، وهذا يتطلب إعداد خطط شاملة التطبيق التي تعترضها بعض المعوقات الرئيسية التي تتمثل في الأتي[٢٢]:

---

[٢١]-طارق راشي، الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الأيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١١، ص ٢٥-٢٦.

[٢٢]- زينب فؤاد عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

أ- معوقات إقتصادية والتي يمكن أن تتلخص في المعوقات التالية:

١- إرتفاع تكاليف حماية البيئة لأي مشروع جديد لأن التكنولوجيا الجديدة مكلفة.

٢- حماية البيئة سيؤدي إلي إغلاق العديد من المصانع المخالفة وبالتالي قلة فرص العمل.

٣- إرتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار لأن تكاليف حماية البيئة ستؤدي إلي ارتفاع ثمن السلعة، وبالتالي سيحد من المنافسة والتصدير، ويؤدي إلي عجز ميزان المدفوعات، ومن الضروري أن يتحمل الملوث ثمن قيامه بذلك، وبالتالي سيزيد ذلك من قيمة الأعباء.

ب- معوقات سياسية دولية وتتمثل في:

١- تضارب المصالح بين الدول الغنية والدول النامية الفقيرة.

٢- أزمة التعاون الدولي في مجال التنمية فمعظم معوقات التنمية مشروطة لأغراض سياسية.

٣- عدم وجود سلطة دولية أو عالمية للقيام بتنفيذ ومراقبة القوانين والأحكام الضرورية لحماية البيئة.

ت- معوقات نفسية واجتماعية:

كان انطباع الناس في السابق إن التنمية هي منقذة للبشرية ووسيلة للرفاهية في الحياة، وهذا الانطباع يستند علي معلومات وبيانات عن التقدم الصناعي والإقتصادي في العديد من الأوجه، بغض النظر عن الطريقة، والأن هناك فكر جديد تحاول التنمية المستدامة من خلاله إنطباعاً عكسياً عن التنمية السابقة اعتماداً علي بيانات أخري مستجدة، وهنا تقع الصعوبة في تقبل الفكر الجديد وتغيير الانطباع الذي كان سائداً لفترات طويلة خصوصاً، وأنها ستفرض قيوداً جديدة لم تكن موجودة سابقاً، وتلغي مزايا لبعض المؤسسات والأفراد أيضاً.

(ISSN: 2536- 9555)

ث- معوقات فشل السوق في تثمين الموارد البيئية:

إن الية عمل السوق تعمل علي إحداث التوازن بين الطلب والعرض بما يؤدي إلي التخصيص الكفء للموارد وتعظيم رفاهية المجتمع، ويحدث فشل في السوق إذا انحرف عن تحقيق هذا التوازن لوجود عدة أسباب منها:

١- **عدم وجود حقوق الملكية:** يجب أن تكون حقوق ملكية مضمونة ومعززة لكي توزع التوزيع الكفء لها، حيث أنه لأسباب تاريخية و اجتماعية وثقافية يوجد كثير من الموارد الطبيعية تعاني من شيوع الملكية، أي بمعني أنها مشاعة ومفتوحة للجميع بما يؤدي في النهاية إلي استنزافها بسبب الاستخدام المكثف والخاطئ لها.

٢- **وجود مواد غير مسعرة وضعت في الأسواق:** غالباً لا توجد أسواق تبين ندرة الموارد أو إنها لا تتسم بالكفاءة في تسعيرها وفقاً لندرتها، ويرجع ذلك إلي عدم وجود مالك معين لهذه الموارد المتاحة لاستخدام الجميع، ومن ثم الإستغلال المفرط لها خاصة مع ارتفاع الطلب ومحودية العرض عند السعر المساوي للصفر.

٣- **الأثار الخارجية:** تحدث الأثار الخارجية عندما يكون هناك تكاليف بدون منافع، أو منافع بدون تكاليف، ويعتبر فشل السوق في تسعير الأثار الخارجية السبب الرئيسي في تقييم الموارد البيئية بأقل من قيمتها، وبالتالي اختلاف التكلفة الاجتماعية عن التكلفة الخاصة، ويحدث ذلك نتيجة لصعوبة تطبيق حقوق الملكية في ظل ندرة الموارد وحق الجميع في الانتفاع بها.

٤- **عدم تنافسية الأسواق:** لكي تنجح أليه عمل السوق وتحقق الأمثلية الاجتماعية ينبغي توافر شروط المنافسة الكاملة، ولكن الواقع يثبت العكس في تنافسية الأسواق خاصة فيما يتعلق بنوعية وجودة السلع، مما يؤثر علي الموارد الطبيعية بصورة أكبر.

٥- **ضيق الأفق التخطيطي:** يؤدي الاستخدام المتاح للجميع للموارد إلي أفق ضيق في عملية التخطيط، وزيادة استغلالها بشكل مفرط، حيث يري الأفراد إن ما لم يستغل اليوم منها لن يجده غداً، وبالتالي لا معني للمحافظة علي الموارد في ظل عدم التأكد الخاص بالموارد البيئية والخوف من المخاطرة، وسيزيد بذلك تفضيلات الأستهلاك لتلك الموارد.

ج- فشل السياسات الحكومية المحلية في حماية البيئة:

قد يكون للسياسات الحكومية دور في إعاقة عملية التنمية المستدامة من خلال عملها في اتجاه مضاد لحماية البيئة بقصد أو بغير قصد. **ومن بين الأسباب والمظاهر التي تدل علي فشل السياسات الحكومية مايلي:**

١- عدم التدخل الحكومي لتصحيح فشل السوق غالباً ما يكون له أثاراً جانبية سلبية علي الموارد البيئية، فبالرغم من أن العديد من السياسات قد تبدو غير متصلة بالبيئة والموارد الطبيعية ولكن قد تكون لها أثاراً عميقة.

٢- الفشل في تقييم المشروعات علي أساس مالي يأخذ في الاعتبار الأثار الخارجية البيئية، واحتساب تكاليف هذة الأثار.

٣- فشل العديد من السياسات الزراعية في المحافظة علي الغابات مما أدي تجريدها وتلوث الهواء، وفشل عمليات الزراعة التي أنهكت التربة، وقلصت من فرص وجود المياه الصحية نتيجة للتلوث والممارسات الخاطئة.

٤- فشل السياسات الصناعية بسبب الارتباط بين التصنيع والتحضر الذي أنعكس علي زيادة التعدي علي الموارد الطبيعية، وتزايد معدلات التلوث الصناعي، وتكدس المدن.

٥- فشل بعض السياسات الإقتصادية الكلية حيث تؤثر السياسات النقدية والمالية وسعر الصرف علي إدارة الموارد الطبيعية أكثر من تأثيرات السياسات الصناعية والتجارية.

(ISSN: 2536- 9555)

ح- مشكلة استنزاف الموارد البيئية وعرقلتها للتنمية المستدامة:

يقصد بعملية استنزاف الموارد تقليل قيمته أو إختفائه عن أداء دوره العادي في تلبية احتياجات المستفيدين منه، والخطر الناتج عن ذلك في الإخلال بتوازن النظام البيئي، وعدم القدرة علي إستيعاب العمليات الصناعية في الوضع المعتاد، **ويمكن تصنيف الموارد البيئية المعرضة للإستنزاف إلي:**

١- استنزاف الموارد الدائمة:

الموارد الدائمة هي تلك العناصر الطبيعية الأساسية كالهواء والماء والتربية، فبالرغم من ديمومتها إلا أنها تستنزف بالمبالغة في استخدام الوسائل التي تحدث ضرراً بها، كاستنفاذ مافي الهواء من أكسجين أو تلويثة بغازات ضارة، أو الإستنزاف لمصادر انبعاثه كالغابات والمنتزهات وغيرها، أما التربة فتستنزف بالاستغلال الخاطئ لها، مع عدم تنظيم المخصبات ومياه الري، والمبيدات الزراعية، والأدوية المختلفة بما يؤدي إلي إنتهاكها وجدبها، ويلحق تأثيرها حتي علي الماء واستنزافه بإحداث التلوث فيه.

٢- استنزاف الموارد المتجددة:

هي تلك الموارد البيئية التي لا يفني رصيدها بمجرد الاستخدام، ورصيدها قابل للإنتفاع بهمرات عديدة ولعصور زمنية طويلة إذا أحسن استغلال المصدر البيئي، ولم يتعرض للإفراط في الاستخدام بالشكل الذي يؤدي إلي تدهوره تدريجاً، والإنتقاص من صلاحيته للإستخدام، ولكن الإنسان سعي جاهداً للحصول علي أكبر قدر من هذة الموارد المتجددة سواء كانت الحيوانية و النباتية، فحدث بها تدمير هائل، فهناك العديد منها يعد بالملايين انقرض، ولم يعد له وجود بسبب الاستنزاف الشديد لها وسوء الإستخدام.

٣- استنزاف الموارد غير المتجددة:

تتمثل هذة الموارد في النفط والغاز الطبيعي والمعادن، وهي موارد ذات مخزون محدود وتتعرض للنفاذ والنضوب، لأن معدل استهلاكها أعلي من معدل

نضوبها، أو إن عملية تعويضها بطيئة جداً، وتبقي هذة الموارد أصلاً طبيعياً طالما بقيت مخزونة في الأرض لحين استخراجها و استغلالها ونقلها إلي أماكن تصنيعها، فتصبح بذلك مجرد سلعة عادية تدخل كمواد أولوية في إنتاج سلع وخدمات أخري.

وقد اعتمدت تقارير التنمية البشرية المستدامة بعض المؤشرات المنتقاه، والتي توخي التقرير أن تعكس حالة التنمية البشرية المستدامة في أي مجتمع من المجتمعات، فضلاً عن مقارنة أحوال التنمية البشرية في ذلك المجتمع بالمجتمعات الأخري، وكان لمؤشر التعليم أهمية كبري ضمن هذه المؤشرات، فالحاجة إلي التعليم ضرورة من ضرورات البقاء والنماء الإنساني في أي مجتمع من المجتمعات، والملاحظ مع تطور الحياة الإنسانية وزيادة تعقيداتها أصبح حق الإنسان في الحصول علي التعليم المنظم والذي يعتبر من الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية، فضلاً علي ما أرسته الديانات السماوية من الحث علي التعليم والتعلم، والتعليم في مجمله عمليات يتحول فيها الوليد البشري من جسم وكائن حي بيولوجي إلي كائن اجتماعي، وبه يتميز الإنسان عن بقية الكائنات الحية الأخري، وبهذا إذا كان التعليم حقاً من حقوق الإنسان من الناحية القانونية فإنه واجب علي الفرد وعلي المجتمع من الناحية الإيمانية[٢٣].

وقد جاء الإهتمام بالتعليم من خلال توفيره كأداة لأكتساب الثقافة، والعمل علي ربط التعليم بأحتياجات سوق العمل، واعتباره حق إنساني وأساسي يهدف إلي تحسين وضع البشر، ويشتمل التعليم العالمي في العالم مختلف أنواع التعليم الواقعة في المرحلة الثالثه الكبري، بعد التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، وهو بهذه المكانة يحتل موقعاً فريداً في النظام التعليمي، وقد تزايد الأهتمام بالتعليم باستمرار

[٢٣]– إبراهيم العمة، التنمية البشرية المستدامة في الفكرين الإسلامي والوصفي منظور مقارن، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥، ص ٢٦.

(ISSN: 2536- 9555)

منذ أواسط العشرين، ويعود ذلك إلي الدور الذي يمثلة في عمليات النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، ولذلك نري توالي عقد الكثير من الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية حول التعليم والشؤون المتصلة به، ومن أبرزها في المنطقة العربية (مؤتمرات اليونسكو، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد الجامعات العربية وسواها[٢٤].

فقد أضحي التعليم يكتسب مزيد من المعرفة المتطورة وتطبيقاتها، وبالتالي الحصول علي مزيد من النفوذ في عصر المعلوماتية، فلم يعد الرأسمال المادي، ولا حتي الرأسمالي البشري المدرب تدريباً تقليدياً، كافيين للدخول في المنافسة العالمية، والمتوقع قيامها مستقبلياً، ومن هنا جاء مبدأ الإلزام في مراحل معينة من التعليم ملزمة للفرد ليعيش في مجتمع، وملزمة للمجتمع أن يوفره لأفراده وبناته حيث أن قيمة التعليم تستمد منطقها من أن المعرفة غاية في حد ذاتها، كما أنها وسيلة لتحقيق غايات إنسانية ومجتمعبة أخري[٢٥].

كما أن التعليم بكافة مراحله له أهمية بالغة في التنمية خاصة بالربط بينه وبين التنمية البشرية المستدامة، وخصوصاً فيما يتعلق بتلبية الحاجات الاقتصادية، فهو بحد ذاته ميدان خصب ومرحلة مناسبة لإعداد وتوفير الأيدي العاملة المنتجة التي يحتاجها السوق، وقد جاء التطور في التعليم استناداً إلي ظهور مفاهيم جديدة مثل التعلم المفرد (Individualized Learning) عليم المستمر والتعليم الصناعي والتكنولوجي، وكذلك ربط التعليم المهني بالعمل وغيرها، فاستقراء الأوضاع الراهنة للتعليم ومشكلة الربط بسوق العمل في الدول النامية ينذر بعدد من المخاطر إذا لم تستدرك هذه الدول مشكلات أوضاعها التعليمية، ولربما يعود ذلك إلي عدم

---

[٢٤]– المعتصم بالله سليمان،ديمة محمد وصوص، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، ط١، دار الخليج، عمان، ٢٠١٤، ص ٥٠.

[25]-united nations development programme(undp), human development report, New York, oxford university, 1990, p 9.

ملائمة مناهج التعليم الحالية لاحتياجات السوق، وتركيز الجامعة علي التحصيل، ثم تدني مستوي التحصيل والزيادة في العرض علي السوق مقابل القلة في الطلب من مخرجات التعليم الجامعي، خصوصاً أنها في تزايد مستمر[٢٦].

يعد التدريب علي البرامج التعليمية الحديثة والتقنيات المتقدمة هو الأساس في زرع بذرة التنمية وقطف ثمارها في أن واحد وهذا لا يتحقق إلا ببناء نظام تعليمي قائم علي أسس رصينة وصحبعة أي من المراحل الدراسية الأولي (رياض الاطفال، الدراسة الإبتدائية..إلخ) بالإضافة إلي تطويره بتطبيق الدول للمناهج الدراسية المواكبة للتطورات الدولية واحتياجات سوق العمل وهذا لا يتم إلا بالتدرج الصحيح للفرد في المراحل الدراسية النظامية وغير النظامية[٢٧].

ومع ظهور البرامج التعليمية الجديدة داخل الجامعات الحكومية وبتكاليف لا يقدر عليها الجميع والتي تقدم خدمات تعليمية متميزة عن الكليات التقليدية المتعارف عليها وكل ذلك تحت شعار "تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة"، ومن أهم النظريات التي تناولت عدم العدالة في توزيع الموارد:

ووفقًا لهذه النظرية يتضح: أهمية التعليم والبرامج التعليمية الجديدة، فهي بمثابة أداة أساسية لا غني عنها لتحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمعات.

---

[٢٦]–جورج الفصيعي، التنمية البشرية مراجعة وتقديم المفهوم والمضمون، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لا يوجد سنة نشر، ص ٩٢.

[٢٧]– المعتصم بالله سليمان وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦. وكذلك ينظر: صلاح عبد الحسن، الإطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها، ورد في نادية حجاب وأخرون، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٨١.

(ISSN: 2536- 9555)

٨. نتائج الدراسة:

١- دوافع التحاق الشباب بالبرامج الجديدة المميزة بجامعة القاهرة في ضوء أهداف التنمية المستدامة:

جدول رقم (١)

يوضح توزيع عينة الدراسة طبقا لمدى وجود هدف للمبحوث من الدراسة ببرنامج جورجيا باكتساب المهارات وايجاد فرصة عمل بعد التخرج

الاستجابة	ك	%
نعم	٢٩١	٩٧,٠
لا	٩	٣,٠
الإجمالى	٣٠٠	١٠٠

ن= (٣٠٠) إجمالي عدد العينة من الطلاب والخريجين ممن تم تطبيق الأستبيان عليهم، وإجمالي التكرار= (٣٠٠)، ومن ثم النسبة المئوية لإجمالي التكرار.

يتضح من مؤشرات الجدول السابق وجود هدف للمبحوثين من الدراسة ببرنامج جورجيا باكتساب المهارات التي تؤهلهم لإيجاد فرصة عمل بعد التخرج، حيث ذكر (٩٧.٠%) نعم مقابل (٣.٠%) اجابوا (لا)، واتفقت هذة النتيجة مع جيمع نتائج حالات المقابلة الميدانية التي تؤكد أن الهدف الأساسي للالتحاق ببرنامج جورجيا الحصول علي فرصة عمل متميزة.

٢- تقييم برنامج جورجيا:

جدول رقم (٢)

يوضح توزيع عينة الدراسة طبقا لمدى اعتقاد المبحوث ان التعليم الذى يحصل عليه عالى الجودة ويؤهله لسوق العمل

الاستجابة	ك	%
نعم	٢٤٦	٨٢,٠
لا	٥٤	١٨,٠
الإجمالى	٣٠٠	١٠٠

ن= (٣٠٠) إجمالي عدد العينة من الطلاب والخريجين ممن تم تطبيق الأستبيان عليهم، وإجمالي التكرار= (٣٠٠)، ومن ثم النسبة المئوية لإجمالي التكرار.

يوضح الجدول السابق مدى اعتقاد المبحوث ان التعليم الذى يحصل عليه عالى الجودة ويؤهله لسوق العمل، حيث ذكر (٨٢.٠%) من المبحوثين (نعم) واتفقت هذة النتيجة مع جميع حالات المقابلات الميدانية، وفي المقابل نجد (١٨.٠%) اجابوا (لا).

٣- الوقوف علي المردود التنموي لبرنامج جورجيا في ضوء أهداف التنمية المستدامة:

جدول رقم (٣)

يوضح توزيع عينة الدراسة طبقا لمدى مساعدة برنامج جورجيا الطلاب فى اختيار الوظائف المناسبة لقدراتهم

الاستجابة	ك	%
نعم	**٢٢٣**	**٧٤,٣**
لا	**٧٧**	**٢٥,٧**
الإجمالى	**٣٠٠**	**١٠٠**

ن= (٣٠٠) إجمالي عدد العينة من الطلاب والخريجين ممن تم تطبيق الأستبيان عليهم، وإجمالي التكرار= (٣٠٠)، ومن ثم النسبة المئوية لإجمالي التكرار.

يوضح الجدول السابق مدي مساعدة برنامج جورجيا الطلاب في اختيار الوظائف المناسبة لقدراتهم، حيث ذكر (٧٤.٣%) من المبحوثين (نعم) واتفقت هذة النتيجة مع معظم نتائج المقابلات الميدانية، وفي المقابل (٢٥.٧%) اجابوا (لا).

٩. توصيات الدراسة:

١. الأهتمام بالدراسات التقويمية لبرامج التعليم الجديدة في الجامعات الحكومية داخل مصر، كل برنامج علي حدي و بصورة أكثر شمولية.
٢. الأهتمام بدراسة سوق العمل بصورة أعمق للتعرف علي احتياجاته بشكل واقعي قبل تنفيذ أي برنامج جديد داخل الجامعات الحكومية.
٣. تخصيص لجان للرقابة المستمرة علي تلك البرامج الجديدة داخل جامعة القاهرة.

(ISSN: 2536- 9555)

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية.

١. أحمد مجدي حجازي، علم اجتماع الأزمه: تحليل نقدي للنظرية الاجتماعيه في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة، دار قباء للطباعه والنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

٢. أمال علي إبراهيم و أخرين، التعليم الريادي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة تشوهات سوق العمل في مصر، جامعه قناه السويس، كليه التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج ١١، ع١، ٢٠٢٢.

٣. إبراهيم العمة، التنمية البشرية المستدامة في الفكرين الإسلامي والوصفي منظور مقارن، ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٥.

٤. المعتصم بالله سليمان، ديمة محمد وصوص، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، ط١، دار الخليج، عمان، ٢٠١٤.

٥. الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٧.

٦. بكر إبراهيم محمود، وأخرون، دور ديوان الرقابة المالية في تفعيل وترسيخ مؤشرات التنمية المستدامة، مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المنصرية، العراق، العدد٩٣، السنة٣٥، ٢٠١٢.

٧. جوردون مارشال وجون سكوت، ترجمة: محمد الجوهري وأخرون، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول: القاهرة، المجلس الأعلي للثقافة، ٢٠١١.

٨. جورج الفصيعي، التنمية البشرية مراجعة وتقديم المفهوم والمضمون، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٩. جميلة الجوزي، أهمية المحاسبة البيئية في استدامة التنمية، المؤتمر العلمي الدولي، سلوك المؤسسة الإقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية، ٢٠–٢١ نوفمبر، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،٢٠١٢.

١٠. زينب فؤاد عبد اللطيف، أليات تفعيل تطبيق التنمية المستدامة في الإقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة في الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ٢٠١٠.
١١. صلاح عبد الحسن، الإطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها، ورد في نادية حجاب وأخرون، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.
١٢. صالح إبراهيم الشعباني، خالص حسن الناصر، دور الإفصاح البيئي في دعم التنمية المستدامة، مجلة الغقتصاد والإدارة، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد٩٣، السنة ٣٥، ٢٠١٢، ص٨.
١٣. طارق راشي، الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الأيزو) في المؤسسة الإقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١١.
١٤. عائشة بوكريسية، تكنولوجيا التعليم من أجل التنمية المسصتدامة في الجزائر: ما هو المستقبل الذي نريده للتعليم بين توجيهات وزارية وتطبيقات عملية، مؤسسة كنوز الحكمة للدراسات الفلسفية، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، ع٣٤، ٢٠١٥.
١٥. علي ليلة، علم اجتماع المعرفة، بحث في محددات رأس المال المعرفي، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.
١٦. عبد الرازق قاسم الشحادة وأخرون، تحديات مهنة المحاسبة في ظل متطلبات التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العراق، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، ٢٠١٤.
١٧. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠١٤.
١٨. علي خلف الركابي، استجابة المحاسبة للمحافظة علي البيئة ودعم التنمية المستدامة، مجلة كلية بغداد للعلوم الإتصادية الجامعة، العراق، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك،٢٠١٤.

(ISSN: 2536- 9555)

١٩. فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مباديء ومعايير التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١١.

٢٠. فتحي حنيش، التأهيل البيئي في المؤسسة الإقتصادية ودوره في التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،٢٠١٣.

٢١. محمد سلام سعيد ابراهيم، دراسة تقويمية لمشروعات التعليم العالي للجميع في مصر في الفترة من عام ٢٠٠٠: ٢٠٠٦، جامعه عين شمس، مركز تعليم الكبار، يوليو، ع ٩، ٢٠١٠.

٢٢. مطانيوس مخول، عدنان غانم، نظام الإدارة البئية ودوره في التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية م٢٥، ع ٢، ٢٠٠٩.

٢٣. متعب البقمي، سليمان البشتاوي، واقع المحاسبة عن التنمية المستدامة في الشركات الصناعية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، العراق، ٢٠١٤.

٢٤. مهدي عطية موحي الجبوري وأخرون، تقيم جودة برامج التعليم العالي كإطار لنجاح عملية التعليم من وجهة نظر الطلبة، العراق، جامعه القادسية، ٢٤. كلية الادارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج١٨، ع١، ٢٠١٦.

المراجع الأجنبية:

1. H. Mc Rae, the world in 2020, Boston,: Harvard Business School Press 1994.
2. Sandra Cooke, Perspectives on the learning journeys of students in English higher education, Thesis (Ph.D.), University of Birmingham, 2012.
3. United nations development programme(undp), human development report, New York, oxford university, 1990.